ربيكا غولد *

تعريف التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة الساميّة:

تعريف معاداة الساميّة من خلال محو الفلسطينيّين

تعريف التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة الساميّة– ويُسمّى هنا التعريف العمليّ أيضًا– هو وثيقة تقترح تعريف، أو بالأحرى إعادة تعريف، معاداة الساميّة، وتشكيل ردود الفعل المؤسّساتيّة لمظاهرها. تفوق الاستخدامات السياسيّة لهذا التعريف، الذي تمّ وضعه في السنوات الأخيرة، في أهميّتها مضمون التعريف نفسه، الذي لا يعتبر مضمونًا أصليًا. فعلى الرغم من عدم كونها سابقة، إلّا أنّ هذه الاستخدامات تمثّل جبهة جديدة في المجهود المبذول لقمع الخطاب الناقد لإسرائيل، بما يتعلّق بأسلوب عملها (من خلال فعل إعادة التعريف)، وقمع فعاليّته.

من أجل تقييم أثر التعريف العمليّ، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما هو هذا التعريف بالضّبط معجميًا، بما يتعلّق بمضمونه، وتاريخيًا، كردّ على المعاني المتغيّرة لمعاداة الساميّة. نبدأ بالبعد المعجميّ: تعريف IHRA هو عبارة عن تصريح مكوّن من ثمان وثلاثين كلمة عن معاداة الساميّة، وجوهره: «تصوّر معيّن عن اليهود، والذي من الممكن وصفه ككراهيّة لليهود». يتبع هذا التعبير أحد عشر مثالاً قيل إنّها «تأتي بهدف التوضيح». تُسلِّط سبعة أمثلة الضوء على تصريحات وتقييمات تنتقد إسرائيل كمؤشّرات على معاداة الساميّة.[1] مدى انتماء هذه الأمثلة للتعريف الصحيح هو موضع خلاف.

نشأ النصّ الأساسيّ، الذي يعتمد عليه هذا التعريف، في سياق سابق وبشكلٍ مختلف، على أنّه «تعريف عمليّ

*محاضرة جامعيّة وباحثة في الأدب المقارن والعالم الإسلامي، جامعة بيرمنغهام– بريطانيا.

تمّت صياغة التعريف العمليّ لأوّل مرّة في بداية سنوات الألفين، استجابةً، جزئيًا، لما تمّت الإشارة إليه على أنّه «معاداة الساميّة الجديدة»، وهو مصطلح ظهر في الستّينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهي وفقًا لناقديها شكل من أشكال معاداة الساميّة التي تظهر من اليسار، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعاداة الصهيونيّة وبانتقاد السياسات الإسرائيليّة.

غير مُلزِم قانونيًا»، والذي تمّ نشره لفترة وجيزة في عام ٢٠٠٥ على موقع المركز الأوروبي لرصد العنصريّة وكراهيّة الأجانب التابع للاتّحاد الأوروبي (EUMC) والموجود في فيينا. من صاغ التعريف العمليّ هذا هو، في الأساس، كينيث ستيرن، والذي عبّر بصراحة عن معارضته لإعادة تعريف معاداة الساميّة والأمثلة المرافقة له في الجامعات وفي سياقات أخرى، لفرض الرقابة على الخطاب الناقد لإسرائيل.[٢] تعريف EUMC هو، في الأساس، نفس تعريف IHRA، ولكنّ الفرق الوحيد بين التعريفيْن هو ترتيب الأمثلة. تمّت إزالة التعريف العمليّ من موقع EUMC في عام ٢٠١٣، وعاد التعريف للظهور من جديد بتسمية جديدة مع إنشاء التحالف الدوليّ متعدّد الحكومات لإحياء ذكرى المحرقة، وهو تنظيم تأسّس في عام ١٩٩٨ من قبل ٣١ دولة عضوا، وتناوبت الدول الأعضاء على رئاسته. تمّ تقديم التعريف العمليّ لأوّل مرّة للعالم في ٢٦ أيّار ٢٠١٦ في بوخارست مع تصريح طبع IHRA على شكل بيان صحافيّ أصدره الرئيس الرومانيّ.

على الرغم من أنّ البيان الصحافيّ شمل الأمثلة الأحد عشر نفسها، التي تمّت إعادة تدويرها من صيغة EUMC السابقة، تمّ فصل الأمثلة في هذه الوثيقة عن التعريف الذي اعتمدته الجمعيّة العامّة في بوخارست. يُشير هذا النسق إلى أنّ الأمثلة الأحد عشر لم يكن من المفروض أن تكون جزءًا من التعريف نفسه، على الرغم من أنّ التغطية الإعلاميّة والتعليقات اللاحقة على الوثيقة قد تعاملت مع الأمثلة على أنّها جزء لا يتجزّأ من التعريف. التمييز بين التعريف والأمثلة مهمّ لأنّه أُثبت أنّ الأمثلة تساهم في الانقسام أكثر من التعريف ذاته، على الرغم من أنّه تمّ انتقادهما بسبب عدم دقّتهما والتناقضات الداخليّة فيهما. في بعض الأحيان، تمّ اعتماد التعريف دون اعتماد الأمثلة الأحد عشر، كما كان في المداولات الباكرة لحزب العمّال البريطانيّ في تمّوز ٢٠١٨ (على الرغم من أنّ حزب العمّال قد غيّر موقفه في نهاية المطاف واعتمد الأمثلة الأحد عشر بعد مرور شهرين).

تمّت صياغة التعريف العمليّ لأوّل مرّة في بداية سنوات الألفين، استجابةً، جزئيًا، لما تمّت الإشارة إليه على أنّه «معاداة الساميّة الجديدة»، وهو مصطلح ظهر في الستّينيات والسبعينيات من القرن العشرين في كتابات الفيلسوف الفرنسيّ بيير–أندريه تاغييف، ومجموعات أميركيّة مثل الكونغرس اليهوديّ الأميركيّ ورابطة مكافحة التشهير. وفقًا لناقديها، «معاداة الساميّة الجديدة» هي شكل من أشكال معاداة الساميّة التي تظهر من اليسار، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعاداة الصهيونيّة وبانتقاد السياسات الإسرائيليّة. يعتبر الأشخاص الذين نحتوا مصطلح «معاداة الساميّة الجديدة» أنّها أكثر خطورة ممّا يُسمّى بمعاداة الساميّة الكلاسيكيّة، لأنّها أكثر شعبيّة بين المجموعات اليساريّة التي كانت ممثّلة جيّدًا بين المثقّفين، تقليديًا.

إلى جانب السياق الأيديولوجيّ الذي أدّى إلى إنشاء التعريف العمليّ، هناك سياق أمبيريقيّ أيضًا: بعد المحرقة بنصف قرن، ما زالت تزداد الحوادث المعادية للساميّة في أوروبا، بما في ذلك إحراق الكُنس، وأعمال القتل في بعض الحالات. أدّى قتل امرأتين يهوديّتين مسنّتين في فرنسا في الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨،[٣] وازدياد شعبيّة الأحزاب التي كانت لها علاقات تاريخيّة مع النازيّين، في النمسا مثلاً، إلى تركيز انتباه أوروبا حول هذا الموضوع، وبحق. هناك حاجة واضحة لردّ مؤسّساتيّ منسّق

إلى جانب محتوياته المتناقضة، من خصائص التعريف العديدة، غموض مكانته القانونيّة. الهدف الدقيق للتعريف بعيد كلّ البعد عن الشفافيّة. لا يُصرِّح التعريف ولا الأمثلة المرفقة إليه أنّه يدعم فرض الرقابة على الخطاب الناقد لإسرائيل، ومع ذلك، فقد أثّر التعريف على فرض رقابة من هذا النوع.

على جرائم الكراهيّة التي تشمل معاداة الساميّة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنصريّة.

وفقًا لكينيث ستيرن، واضع التعريف الرئيسيّ، كان الهدف الأساسيّ لإنشاء التعريف هو تصنيف البيانات: كانت الشرطة بحاجة لهذه الأداة من أجل تصنيف جرائم معادية للساميّة على أنّها جرائم كراهيّة. على الرغم من أن تشريع جرائم الكراهيّة كان متطوّرًا جدًا في الدول التي تمّ تطبيق التعريف العمليّ فيها، لم يكن هناك نهج مقبول بشكلٍ كبير لتصنيف جرائم معاداة الساميّة كجرائم كراهيّة، ناهيك عن محاكمتها. يؤكّد البعض أنّه تمّ تضمين عقاب معاداة الساميّة في تشريع جرائم الكراهيّة الموجودة، في سياق المملكة المتّحدة، مثلاً، في قانون العلاقات العرقيّة (١٩٦٥) وقانون النظام العام (١٩٨٦). أشار آخرون أنّ اليهود يواجهون أشكالاً من التمييز تختلف عن تلك التي تواجهها أقليّات إثنيّة أخرى، وناقشوا ضرورة وجود نهج مميّز من قبل الدولة والمؤسّسات العامّة من أجل محاربة معاداة الساميّة، يختلف عن النهج المتّبع من أجل توثيق ومحاكمة العنصريّة.

حتّى شهر أيّار ٢٠٢٠، اعتمدت خمس وعشرون دولة التعريف العمليّ، بما في ذلك المملكة المتّحدة، وبعض الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ كألمانيا وبلجيكا والسويد وإيطاليا. تجدر الإشارة إلى أنّه لم تعتمد عدّة دول أعضاء في IHRA هذا التعريف، لم تعتمده أيّ من الدول العربيّة أو دول الشرق الأوسط، عدا عن إسرائيل، ولا أيّ دولة في أميركا اللاتينيّة عدا عن أورغواي، أو أيّ دولة في آسيا أو أفريقيا. إذًا، يسود هذا التعريف بالأساس في أوروبا وأوروبا الشرقيّة وشمال أميركا (على الرغم من أنّ الولايات المتّحدة لم تعتمده).

تمّ في دول عديدة لم تعتمد التعريف، دمجه في السياسات الداخليّة للمؤسّسات الحكوميّة والوكالات الموجودة في الدولة، مثلاً، في وزارة الخارجيّة الأميركيّة ووزارة التعليم الأميركيّة. على الصعيد المحليّ، حذت عدّة مجالس بلديّة وجامعات ومنظّمات إعلاميّة وأحزاب سياسيّة وصناديق خيريّة حذو المؤسّسات الحكوميّة و«اعتمدت» التعريف.

لقد تمّ اعتماد التعريف العمليّ في كلّ الحالات التي لم يكن فيها إجماع واضح حول ماذا يعني «اعتماد» هذا التعريف. هل يُجبر التعريف أن تقوم جامعة ما بتأديب أو طرد فرد من أفراد الطاقم يُعتبر مخالفًا للتعريف؟ هل يشرّع التعريف فرض الرقابة على المنشورات المثيرة للجدل، أو يجعل من النصوص التي يُعتقد أنّها مخالفة للتعريف أو تتوافق مع أمثلته نصوصًا غير قانونيّة؟ هل من الممكن أن يؤدّي انتهاك التعريف إلى السجن أو إلى عقوبات مدنيّة؟ من الناحية القانونيّة، الجواب على كلّ هذه الأسئلة هو كلا، طالما أنّ السلطة القضائيّة المعنيّة تلتزم بمعايير ديمقراطيّة. حتّى أنصار التعريف العمليّ يشيرون إلى أنّه «لم يتم تصميمه ليتم تحويله إلى تشريعات أوروبيّة أو محليّة».[٤] مع ذلك، هذه الضمانات مُضَلِّلة أيضًا، نظرًا لمحاولة العديد من أنصار التعريف فرض قوّة قانونيّة لنشره. في حين تعامل آخرون مع التعريف العمليّ على أنّه يحمل قوّة قانونيّة من خلال نوع من أنواع ردّ الفعل التلقائيّ، مثلاً، عندما اعتمد البرلمان الفرنسيّ تعريف IHRA في كانون الأوّل ٢٠١٩ على شكل قرار، ونشر هذا التغيير في الإعلام على نطاق واسع وكأنّ هذا القرار هو بمثابة تغيير في القانون.[٥]

من الملفت للانتباه أنّه على الرغم من أنّ تعريف IHRA هو مجرّد وثيقة سياساتيّة ليس لها أيّ مكانة قانونيّة، يتم

التعامل مع هذا التعريف غير المُلزم قانونيًا كما لو أن لديه القدرة على القضاء على معاداة الساميّة من خلال العقوبات الجنائيّة. لم يتم تعريف «اعتماد» التعريف بشكلٍ كافٍ بأيّ سياق. أوضح جيفري بيندمان، وهو أحد الأصوات القياديّة في المملكة المتّحدة في مجال فقه تشريع الحقوق المدنيّة، أنّه في سياق التعريف العمليّ، يبدو أنّ «اعتماد» التعريف لا يعني أيّ شيء أكثر من التشجيع على استخدامه. ما زال [التعريف] من دون أثر قانونيّ.[٦] أشار حقوقيّ بارز آخر هو هيو طوملينسون أنّه من الممكن أن تجد الجامعات التي تطبّق التعريف من أجل فرض الرقابة على الخطاب الناقد لإسرائيل نفسها تنتهك قوانين المملكة المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ أيضًا، المتعلّقة بالحريّة الأكاديميّة.[٧] هذه التقييمات القانونيّة هي من بين التقييمات القليلة التي تحدّد بوضوح ما ينطوي عليه «الاعتماد» بمفاهيم عمليّة. كما هو متوقّع، يميل الموقف الذي تمّ اتّخاذه بخصوص معنى «الاعتماد» ومكانته إلى أن يرتبط بموقف الشخص في ما يتعلّق بنقد إسرائيل.

إلى جانب محتوياته المتناقضة، من خصائص التعريف العديدة، غموض مكانته القانونيّة. الهدف الدقيق للتعريف بعيد كلّ البعد عن الشفافيّة. لا يُصرِّح التعريف ولا الأمثلة المرفقة إليه أنّه يدعم فرض الرقابة على الخطاب الناقد لإسرائيل، ومع ذلك، فقد أثّر التعريف على فرض رقابة من هذا النوع. يصف التعريف نفسه أنّه «تعريف غير مُلزِم قانونيًا»، ومع ذلك، تبيّن من خلال الممارسة أنّ هذا الإنذار الواضح هو ليس أكثر من مجرّد مراوغة. بما أنّه لا توجد سابقة لوثيقة شبه–قانونيّة في سياق تعريف العنصريّة، تعيّن تحديد معنى «غير مُلزِم قانونيًا» و«التعريف العمليّ» من خلال الممارسة. أسفر نهج التجربة والخطأ هذا، كما هو متوقّع، عن العديد من الأخطاء، والاتّهامات الباطلة، وفرض الرقابة. على الرغم من أنّ البيان الصحافيّ الذي أطلقه التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة ينصّ على أنّه «لا يمكن اعتبار انتقاد إسرائيل المشابه لانتقاد أيّ دولة أخرى معاداة للساميّة»، لا تتوفّر عمليّات تحقّق فعّالة، لا في الوثيقة ولا في أدواتها وملحقاتها، والتي من شأنها منع تطبيق تعسّفيّ للوثيقة، بل إنّ الحاجة لوجود نهج مؤسّساتيّ متماسك لمعاداة الساميّة في أوروبا قد ازدادت منذ تطوير التعريف العمليّ في سنوات الألفين. مع ذلك، تأتي أكثر المظاهر المميتة لمعاداة الساميّة في أوروبا– تلك التي يمكن تصنيفها على أنّها جرائم كراهيّة– من الحركات الفاشيّة اليمينيّة، وليس من الحملات اليساريّة التي تستهدفها الأمثلة المرفقة للتعريف العمليّ.

بَعد النظر في تاريخ تعريف التحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة، ننتقل إلى النشر الأخير له. واجه التعريف العمليّ في كلّ السياقات التي تمّ اعتماده أو تطبيقه فيها انتقادات حادّة. لعب عالمو الدراسات اليهوديّة والمحرقة دورًا رئيسيًا في كشف عيوبه. تمّ توجيه عدد كبير من الرسائل المفتوحة التي تعارض اعتماد التعريف إلى برلمانيّي ألمانيا وفرنسا، وإلى مجالسٍ بلديّة. في حين لفتت هذه الإدانات العلنيّة والمبدئيّة انتباه العالم إلى عيوب التعريف العمليّ، لم تنجح هذه الإدانات حتّى هذه اللحظة بإيقاف التطبيق التعسّفيّ للتعريف أو معالجة آثاره الضارّة. يشير التأثير المحدود لهذه التدخّلات إلى ضرورة المجهود المنسّق، وإلى ضرورة التوضيح والاحتجاج، ما من شأنه أن يوضّح تداعيات التعريف العمليّ عن معاداة الساميّة على الفلسطينيّين، وأيضًا على اليهود، وكيفيّة ارتباط هذه الوثيقة بالسياسات الإسرائيليّة.

في رأي خبير حول تعريف IHRA بتكليف من مؤسّسة روزا لوكسمبورغ، وثّق عالم الاجتماع الألمانيّ بيتر أولريخ كيف أنّ ضعف «التعريف العمليّ» يعمل كبوابة للذرائعيّة السياسيّة، مثلاً، للتشويه الأخلاقيّ للمواقف المعارضة في الصراع العربيّ–الإسرائيليّ بتهمة معاداة الساميّة.[٨] كوثيقة غزيرة بالحشو غير المفيد («معاداة الساميّة هي تصوّر معيّن عن اليهود»)، والتي تشير إلى أنماط تفكير محتملة لمعاداة الساميّة (على سبيل المثال، «المعايير المزدوجة») التي ليس لها علاقة بالضرورة بمعاداة الساميّة، والتي تزخر بالتحذيرات («قد يخدم»، «غير مُلزِم قانونيًا»، «مع مراعاة السياق العام»)، والتي عدا عن كونها حذِرة، فهي غير دقيقة بطريقة مذهلة، فيبدو التعريف العمليّ كوثيقة تمّت ملاءمتها بشكلٍ خاص، وبعدّة مفاهيم، لتولّد تطبيقًا تعسّفيًا لها.

بعدما ناقشنا تاريخ التعريف العمليّ وسوء تطبيقه في عدّة سياقات أوروبيّة، علينا الآن أن نفكّر فيما يعنيه هذا التعريف بالنسبة للفلسطينيّين. لماذا يجب أن يكترث الفلسطينيّون بالتعريف العمليّ؟ ما هي الأمور التي على المحكّ بالنسبة لهم في هذا النقاش؟ من منظور حقوق الفلسطينيّين، أكثر قسم إشكاليّ في الوثيقة هو المثال السابع لمعاداة الساميّة: «حرمان الشعب اليهودي من حقّ تقرير المصير، مثلاً، من خلال الادّعاء أن وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصريّ». يتجاهل

لماذا يجب أن يكترث الفلسطينيّون بالتعريف العمليّ؟ ما هي الأمور التي على المحكّ بالنسبة لهم في هذا النقاش؟ من منظور حقوق الفلسطينيّين، أكثر قسم إشكاليّ في الوثيقة هو المثال السابع لمعاداة الساميّة: «حرمان الشعب اليهودي من حقّ تقرير المصير، مثلاً، من خلال الادّعاء أن وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصريّ».

المصطلح الأوّل بشكلٍ إشكاليّ الأسباب العديدة والشرعيّة لـ «حرمان» اليهود وآخرين من حق تقرير المصير، كالنفور من القوميّة مثلاً. الادّعاء الثاني بأنّ وصف دولة إسرائيل على أنّها «مسعى عنصريّ» قد يكون مثالاً لمعاداة الساميّة، يُخطئ جانبًا حاسمًا في أحكام معاداة الساميّة: في حين يمكن تصوّر أنّ معاداة الساميّة يمكنها أن تتعايش مع تصريح من هذا القبيل، لا نعرف عن وجود أيّ رابط ضروريّ بين الأمرين. لا يُسهم هذا المثال في تحديد معاداة الساميّة، بسبب أنّ الادّعاء بأنّ إسرائيل هي مسعى عنصريّ هو ليس ادّعاءً معاديًا للساميّة بحدّ ذاته. الغريب في تعريف معاداة الساميّة أنّ المرجع الوحيد للعنصريّة في التعريف العمليّ أو في الأمثلة المرافقة له هو الإشارة إلى وصف إسرائيل بأنّها «مسعى عنصريّ» كمثال لمعاداة الساميّة. في حين أن البيان الصحافيّ الذي نشره IHRA في عام ٢٠١٦ ربط معاداة الساميّة بكره الأجانب، غاب أيضًا اعتبار جدّيّ لمعاداة الساميّة في سياق العنصريّة من تلك الوثيقة. لهذا التوجّه المنعزل لمعاداة الساميّة، والذي يعالج هذه القضيّة على أنّها مشكلة منعزلة عن قضايا اجتماعيّة أوسع، تأثير إضافيّ على حماية إسرائيل من النقد، وتحريف النقاش بعيدًا عن الأصول الاجتماعيّة لمعاداة الساميّة.

في حين أنّ وثيقة IHRA تحاول، طوال الوقت، أن تفصل بين العنصريّة ومعاداة الساميّة، فإنّ التعريفات الأخرى لمعاداة الساميّة، كالتعريف الذي اقترحته مؤسّسة Independent Jewish Voices (IJV) في كندا، والتي عارضت بوضوح التعريف العمليّ، حدّدت سياق معاداة الساميّة كنوع من أنواع العنصريّة. يشير تعريف IJV كندا إلى أن: «معاداة الساميّة ليست شكلاً استثنائيًا من التعصّب. الأشخاص الذين يكرهون، ويميّزون ضدّ اليهود و/أو يهاجمونهم، سيكرهون أيضًا مجموعات محميّة أخرى وسيميّزون ضدّها وسيهاجمونها- بما في ذلك الأشخاص المصنّفون عرقيًا، والمسلمون ومجتمع الميم، والنساء، والشعوب الأصلانيّة».[٩] ناقش ديفيد فيلدمان، مدير مؤسّسة Pears لدراسات معاداة الساميّة في بيركبيك في جامعة لندن، المبادئ نفسها، بعد اعتماد البرلمان في المملكة المتّحدة لتعريف IHRA في كانون الأوّل ٢٠١٦. بحسب فيلدمان: «أكبر عيب في تعريف IHRA هو فشله بإنشاء أي ارتباط أخلاقيّ وسياسيّ بين النضال ضدّ معاداة الساميّة وأنواع أخرى من التعصّب». يتميّز نقد فيلدمان للتعريف العمليّ باهتمامه المتواصل بدمج دراسة معاداة الساميّة في مفهوم أوسع للعنصريّة.

اتّضح أن نقد فيلدمان، والذي جاء بعد أيّام معدودة من اعتماد أوّل دولة للتعريف العمليّ، أنّه تنبّؤيّ، وليس فقط في سياق المملكة المتّحدة، وإنّما في سياق كلّ الدول التي اعتمدته منذ ذلك الحين. وبصفته نائب رئيس لجنة التحقيق التابعة لحزب العمّال حول معاداة الساميّة في عام ٢٠١٦، كان موقع فيلدمان جيّدًا ومكّنه من توقّع العواقب المحتملة لهذا الاعتماد، في حين لم يكن الواعون لعواقب هذا التعريف سوى أشخاص قليلين جدًا. وقد أُثبت مرّة تلو المرّة خلال السنوات التالية أنّ تحذير فيلدمان الدقيق بأنّ اعتماد التعريف من قبل المملكة المتّحدة «سيضع عبئًا على منتقدي إسرائيل ليثبتوا أنّهم غير معادين للساميّة». إذا أردنا أن نذكر مثالاً واحدة من بين أمثلة كثيرة تمّ الإبلاغ عنها في المملكة المتّحدة، فقد تمّ إلغاء حفل خيريّ لمساعدة الأطفال الفلسطينيّين بسبب تخوّف المجلس البلديّ في لندن من انتهاك إرشادات التعريف التابعة لـ IHRA. لقد تأثّرت الجامعات بشكلٍ خاصّ: تمّ إلغاء حدث يتعلّق بحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها

يتورّط تعريف IHRA في عدّة انتهاكات لحريّة التعبير حول العالم، بين الفلسطينيّين والناشطين المناصرين للفلسطينيّين. تمّ استخدام التعريف أيضًا لإسكات والتشهير بالعديد من اليهود الذين ينتقدون الصهيونيّة. يسيطر مناخ الخوف والرقابة الذاتيّة على الكثير من الجامعات في أوروبا وشمال أميركا نتيجةً للسيطرة التي يتمّ فرضها بموجب هذا التعبير.

(BDS) في جامعة Central Lancashire، ومُنع طلّاب من تقديم عرض مسرح شارع خلال أسبوع أبرتهايد إسرائيل في عام ٢٠١٧ في جامعة Exeter، وتمّ تغيير عنوان حوار في جامعة Manchester لتجنّب انتقاد إسرائيل. أمّا في الولايات المتّحدة، فنتج عن ذلك أمر رئاسيّ أصدره دونالد ترامب في كانون الأوّل ٢٠١٩، والذي يملي على الوكالات الحكوميّة النظر في تعريف IHRA، عن تقديم ثلاث شكاوى مباشرةً بعد إصدار الأمر في وزارة التعليم ضدّ مناصرة فلسطين في حرم الكليّات.[١٠] أمّا في ألمانيا، تمّ إغلاق الحساب البنكيّ لـ Jewish Voice for Peace Germany بعد اعتماد الحكومة الألمانيّة للتعريف في أيّار ٢٠١٩، وتمّ إلغاء عرض موسيقيّ لمغنّي الراب الأميركيّ طالب كويلي كان من المخطّط أن يكون ضمن مهرجان موسيقيّ في دوسلدورف بسبب رفضه شجب حركة الـBDS.

هذا ليس سوى عدد قليل من الأمثلة التي لا تعد ولا تحصى، والتي تمّ توثيق العديد منها من قِبَل مجموعة Free Speech on Israel ومقرّها في المملكة المتّحدة، ومجموعة Palestine Legal ومقرّها في الولايات المتّحدة، وفي رسالة من قِبَل مجلس المنظّمات الفلسطينيّة لحقوق الإنسان إلى مكتب الأمم المتّحدة ومكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة (OHCHR).[١١] جاءت جميع هذه الحوادث بعد اعتماد التعريف العمليّ في مناطق الاختصاص، وساهمت في خلق مناخ عام من الخوف وترهيب الناشطين في القضايا الفلسطينيّة، وجعلت من النقاش المفتوح حول انتهاكات إسرائيل للقانون الدوليّ وموضوع حقوق الإنسان للفلسطينيّين أكثر صعوبة.

تظاهرة في نيويورك تنادي بالحق في مقاطعة إسرائيل.

كما يظهر في الأمثلة السابقة المذكورة، يتورّط تعريف IHRA في عدّة انتهاكات لحريّة التعبير حول العالم، بين الفلسطينيّين والناشطين المناصرين للفلسطينيّين. تمّ استخدام التعريف أيضًا لإسكات والتشهير بالعديد من اليهود الذين ينتقدون الصهيونيّة. يسيطر مناخ الخوف والرقابة الذاتيّة على الكثير من الجامعات في أوروبا وشمال أميركا نتيجةً للسيطرة التي يتمّ فرضها بموجب هذا التعبير. خلال بضع سنوات قصيرة، ومن خلال إعادة صياغته وتغيير ترتيب أمثلته، تحوّل التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة من كونه وثيقة غامضة يعرفها القلائل، إلى أداة سياساتيّة غيّرت قوانين اللعبة، وإلى أداة رقابة ناجعة تعمل في عدّة سياقات، وكتشريع له آثار كبيرة على النقاشات حول السياسة الإسرائيليّة. على الرغم من أنّها نشأت كوثيقة داخليّة مخصّصة لاستخدام الشرطة

والمنظّمات المجتمعيّة، أصبح التعريف العمليّ أداة للسياسة الخارجيّة من خلال تفويض يمكّن من مراقبة النقاش المفتوح حول الاحتلال الإسرائيليّ وقمعه من خلال إضفاء هالة شرعيّة على هذه الممارسة.

سأختتم هنا بثلاث توصيات موجّهة لمن يرغب بتخفيف الآثار الوخيمة لهذا التعريف، وبدعم النضال من أجل العدالة في السياقات الفلسطينيّة. أولاً، نحن بحاجة إلى منظور عالميّ حول أثر التعريف العمليّ. على الرغم من أنّ مقاومته قد تكون أكثر فعاليّة على المستوى المحليّ، من المهم تتبّع آثاره في السياق العالميّ. إن النظر إلى الضرر الذي أحدثته هذه الوثيقة فقط من منظور السياسات المحليّة البريطانيّة والأميركيّة والألمانيّة والفرنسيّة هو قصر نظر غير مفيد، وذلك بسبب الترابط بين هذه التطورات. على الرغم من أن الدول الأوروبيّة هي حاليًا ساحات معارك لتطبيق هذا التعريف، إلا أنّها ليست، بحدّ ذاتها، المواقع الفعليّة للصراع. من دون الانتهاك الإسرائيليّ للقانون الدوليّ وحقوق الإنسان في معاملتها للفلسطينيّين والأراضي الفلسطينيّة، سيكون هناك جدل أقلّ حول التعريف، وسيكون الدافع لفرض الرقابة على المعارضة الناقدة لإسرائيل ولقمعها أقل بكثير. لا ينفصل الجدل حول التعريف عمّا يحدث في إسرائيل وفلسطين. من الخطأ السعي إلى فصل هذه القضايا بالكامل.

توصيتي الثانية وذات الصلة هي أنّه يجب دمج أيّ نقاش حول التعريف أو حول اختبار آثاره ببرنامج تعليميّ يتعلّق بفلسطين. في السياقات التي يكون فيها توقّع إلغاء الاعتماد ببساطة أمرًا غير عملي، يجب موازنة التركيز الاستثنائيّ للتعريف على إسرائيل من خلال التركيز الموسّع حول نضال حقوق الإنسان الجاري في فلسطين، ومن خلال تطوّرات محليّة ودوليّة عديدة تقف أمام هذا النضال. يمكن أن يساعد الفلسطينيّون هذه الجهود من خلال جعل مطالبهم أكثر وضوحًا، كما فعلت سابقًا المنظّمات العشر الأعضاء في مجلس منظّمات حقوق الإنسان الفلسطينيّة في الرسالة المفتوحة الموجّهة لـ OHCHR. يمكن توجيه رسالة مفتوحة مماثلة وتوجيه مناشدة جماهيريّة للبرلمان الأوروبيّ، وللحكومات التي تفكّر في اعتماد التعريف، ولجامعات ولمنظّمات ذات صلة بالجامعات. حتّى عندما يكون موضوع طرح تعريف جديد غير عمليّ وغير مرغوب به، من المهم توثيق الضرر الذي تُحدثه التعريفات الحاليّة.

أخيرًا، وإلى جانب منظور أكثر شموليّة وانتباه أكثر للأصوات الفلسطينيّة وللحقوق الفلسطينيّة، يظهر فشل التعريف العمليّ في إيقاف أو تقليل معاداة الساميّة في النطاقات القضائيّة التي اعتمدت التعريف أنّنا بحاجة لتوجّه جديد لفهم معاداة الساميّة، والذي يتجاوز الكليشيهات المألوفة، ولكن المستمرة، المرتبطة بـ»معاداة الساميّة الجديدة». على الرغم من أنّ معاداة السامية تتميّز عن أنواع أخرى من العنصريّة، من الأفضل فهمها على أنّها نوع من أنواع العنصريّة. تصنيفات كراهيّة الأجانب والتحيّز غير مناسبة لفهم جذور اضطهاد اليهود، وخصوصًا في أوروبا. يمكن أن تتعلّم دراسات معاداة الساميّة كثيرًا من دراسة كيف وجدت شعوب مضّطهدة أخرى لغات لتوثيق تهميشها وإقصائها عن المجتمع. لا بدّ أنّ تعريفًا ما بعد استعماريّ ومعادٍ للعنصريّة ولمعاداة السامية سيبدو مختلفًا بشكلٍ جوهريّ عن التعريف الذي يهيمن على الخطاب العامّ اليوم.

في سعينا لتطوير منظور عالميّ لتعريف IHRA، قد نسأل بعقلانيّة إلى أيّ مدى قد تكون وثيقة تبدو غير ضارّة، أو حتّى تافهة، ذات صلة بمسار السياسات المستقبليّة المتعلّقة بإسرائيل/فلسطين؟ على مستوى واحد، تعريف IHRA هو مجرّد مجموعة من الكلمات تتعلّق عواقبها بالمستخدم والسياق. وفي الوقت نفسه، ونظرًا للسياق المثير للجدل للسياسات الفلسطينيّة/الإسرائيليّة، يعمل التعريف بأهميّة محدّدة مسبقًا في كلّ نطاق قضائيّ يقوم باعتماده. هذه الوثيقة بارعة في سحق المعارضة وفي تقييد أجندات الناشطين الذين يسعون إلى تحقيق العدالة للفلسطينيّين بسبب صياغتها واختيارها للأمثلة وعدم دقّتها.

يصبح التعريف العمليّ فورًا وكيلاً لمجموعة من القضايا وأعراضها، يشمل ذلك فشل القانون الدوليّ في محاسبة إسرائيل على جرائمها، وعدم فعالية و/أو عدم مبالاة المجتمع الدوليّ تجاه الاحتلال المستمرّ لفلسطين، ولوروث المحرقة الذي ما زال عالقًا. تتشابك جميع هذه القضايا مع التعريف العمليّ، وتساعد على تفسير سرعة اعتماده عبر أوروبا وأميركا الشماليّة بدون أيّ تدقيق كافٍ أو مداولات ديمقراطيّة، وأيضًا على تفسير فعّاليّته كسلاح لإسكات المعارضة.

التعريف العمليّ هو أيضًا شهادة على قوّة اللغة في إعادة تصميم واقع المراقبين، ومنع الذين يتأثّرون به من الاحتجاج ضدّ احتلال فلسطين. مع أمثلته الغامضة التي

تستخدم التراجيديا من أجل إخفاء تراجيديّات أخرى، يعمل هذا التعريف من خلال المحو: محو الفلسطينيّين ومطالبهم بتقرير المصير، حيث يهدّد الاحتلال الإسرائيليّ هذه المطالب بشكلٍ دائم، ومحو الحقّ الأساسيّ للاحتجاج ضد الخطوات التي تتّخذها الدولة. منذ عام ٢٠٠٣ وحتّى اليوم، لم يتمكّن أيّ مؤيّد للتعريف العمليّ من التوفيق ما بين المطالب الاستثنائيّة في الوثيقة وحقوق الإنسان الأساسيّة ومناهضة العنصريّة كأجندة برامجيّة تنطبق على الجميع، أو في إيجاد طريقة تمكّن من تيسير التعايش اليهوديّ–الفلسطينيّ في المناطق المحتلّة. عدا عن رفض هذا التعريف والتحرّك ضدّه، علينا استبداله بفهم آخر، وليس فقط للعنصريّة المعادية لليهوديّة، وإنّما حول دورنا في إحقاق العدالة من خلال النشاط.

(مترجم عن الإنجليزية: منى أبو بكر)

الهوامش

١. النصّ الكامل للتعريف متوفّر في موقع IHRA:
https://www.holocaustremembrance.com/working-definition-antisemitism

٢. أنظر كينيث س. ستيرن، «شهادة مكتوبة من كينيث ستيرن أمام لجنة القضاء في مجلسّ نوّاب الولايات المتّحدة: جلسة استماع حول التحقيق في معاداة الساميّة في حرم الكليّات» (٧ تشرين الثاني ٢٠١٧). متوفّر في https://docs.house.gov/meetings/JU/JU00/20171107/106610/HHRG-115-JU00-Wstate-SternK-20171107.pdf.

٣. جيمس مكالوي، «أثارت عمليّتا قتل في باريس خلال عام، جدلاً مريرًا في فرنسا حول معاداة السامية، والعرق، والدين»، The Guardian (١٧ تشرين الأوّل ٢٠١٨،
https://www.theguardian.com/world/2018/nov/27/how-the-murders-of-two-elderly-jewish-women-shook-france-antisemitism-mireille-knoll-sarah-halimi)

٤. مايكل واين، «تطبيق التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة»، Justice ٦١ (٢٠١٨): ١٥.

٥. «البرلمان الفرنسيّ يعتمد القانون المثير للجدل الذي يربط ما بين معاداة الساميّة ومعاداة الصهيونيّة»، Radio France Internationale http://www.rfi.fr/en/france/20191204-french-parliament-adopts-controversial-law-linking-anti-semitism-and-anti-zionism (٤ كانون الأوّل ٢٠١٩).

٦. جيفري بيندمان، «لا يعتبر نقد إسرائيل معاداة للساميّة»، *European Judaism* 52.1 (2019): 116.

٧. طوملينسون، هيو، «رأي: حول موضوع اعتماد والتطبيق المحتمل للتعريف العمليّ للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة لمعاداة الساميّة»، ٢٠١٧. http://freespeechonisrael.org.uk/wp-content/uploads/2017/03/TomlinsonGuidanceIHRA.pdf.

٨. بيتر أولريخ، «موقف خبير حول «التعريف العمليّ لمعاداة الساميّة» التابع للتحالف الدوليّ لإحياء ذكرى المحرقة». أوراق ٢٠١٩/٢. برلين: مؤسّسة روزا لوكسمبورغ. https://www.rosalux.de/en/publication/id/41168/expert-opinion-on-the-international-holocaust-remembrance-alliances-working-definition-of-antisemi/

٩. ما سبب محاربة اعتماد تعريف IHRA لمعاداة الساميّة؟ موقع noihra Canada. https://www.noihra.ca/about.html.

١٠. للاطلاع على الأمر الرئاسيّ، أنظروا
https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/executive-order-combating-anti-semitism/(١١ كانون الأوّل ٢٠١٩)

١١. للاطلاع على هذا التوثيق، أنظروا .https://freespeechonisrael.org.uk/interference2017/#sthash.LJvnkT5Q.LJKU85dK.dpbs
.https://palestinelegal.org/redefinition-efforts